الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

14 **شوال** 1436 –30 **يوليو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان فى العالم	28

السفينة "درب الخير" تغادر جدة محملة ب3540 طناً من المواد الإغاثية لليمن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
https://www.alsharq.net.sa/2015/07/29/1381227

جدة - محمد حميدان

غادرت ميناء جدة الإسلامي السفينة درب الخير متوجهة إلى جمهورية اليمن، حيث تم فسح 300 شاحنة كانت تحمل 3540 طناً من مختلف المواد الإغاثية (غذائية وطبية). ساعد في سرعة الإنجاز تعاون جميع الجهات العاملة بالميناء في عملية فسح الشاحنات وتحميل تلك الأطنان من المواد المختلفة على متن السفينة.

وعلى صعيد آخر ثمن الدكتور عمر زهير حافظ المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ل"الرياض" ما تقوم به المملكة من دعم كبير للشعب اليمني الشقيق سواء عبر الشحنات الإغاثية المتوالية التي يتم إرسالها لليمن أو عبر مكرمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله، المتمثلة في تصحيح أوضاع الأخوة اليمنيين المتواجدين على الأراضي السعودية وذلك كله يأتي تأكيدا على القرار الحكيم الذي اتخذته الدولة بالوقوف مع الشعب اليمني الشقيق في مواجهة المؤامرات الداخلية والإقليمية التي تحاك ضده وضد مصالحه وحكومته الشرعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

3 أسباب لدمج وفصل وزارات تعليم آسيوية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=230462&CategoryID=5

أبها: الوطن

تترقب الأوساط الأكاديمية والتربوية التغييرات المرتقبة التي أعلن عنها وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل، أمس، فيما يستحوذ اهتمام الأغلبية على ما يمس قرار دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، كونه أهم القرارات ذات العلاقة التي صدرت أخيراً، ويعزز ذلك الاهتمام ما أعلنته ماليزيا، أمس، عن تراجعها عن الدمج.

في مارس 2015 استعرض أمين عام وزارة التعليم الماليزية زيني جانج أمام الوزير الدخيل التجربة الماليزية في دمج الوزارتين، مبيناً أن عوامل توحيد الرؤية والشمولية في التعامل مع المتغيرات كانت وراء ذلك القرار، وهو القرار الذي سرعان ما تراجعت عنه ماليزيا لأسباب من أهمها عجز الميزانية، والتلاعب، وزيادة المصروفات.

تجارب وزارات التعليم الآسيوية، في الدمج والفصل، وخصوصاً في الدول التي لديها تعاون مع المملكة في هذا المجال، استعرضتها "الوطن" عبر تقرير مفصل يتناول مستوى التعليم الجامعي، والتصنيف الدولي، فيما برزت أسباب ثلاثة وراء تلك القرارات، وهي: اللامركزية، وتوفير النفقات، والتحول إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا.

وكان وزير التعليم عزام الدخيل أشار إلى أن هناك تغييرات ستحدث في مجال التعليم بالمملكة وفق السياسات العليا، ويتم التركيز خلالها على العمل مع عدم إنكار أهمية التعليم، وذلك خلال لقائه مديري الجامعات في الرياض أمس.

لماذا وزارة واحدة أو وزارتان للتعليم والتعليم العالي؟.. هذا هو السؤال الذي واجهه عدد من الدول، وخلصت من خلال تجاربها إلى أن التأهيل والتوفير والمركزية وعدم المركزية تعد من الأسباب الرئيسة لوجود التعليم العام والتعليم العالي في وزارة واحدة أو وزارتين.

ففي أهم ثلاث دول ذات تجارب مميزة بآسيا، وهي اليابان وماليزيا وكوريا، تفاوت وضع التعليمين فيها، حيث توجد في اليابان وزارة واحدة تضم التربية والتعليم العالي والشباب والثقافة، نظرا لعدم مركزية سياستها.

خطط التعليم برؤية شعبية

واستحدث اليابان في إطار تطوير التعليم لديها إدارة للوزارة في كل محافظة، يتم انتخابها محليا، فيما تضع الدولة الأهداف العامة للتعليم (مجتمع زراعي، صناعي...).

وتقوم الوزارة بوضع الخطط والرؤى لتحقيق الأهداف، ويتم التصويت عليها من قبل الأهالي عبر الإدارات في المحافظات، ونتج عن ذلك قلة عدد موظفي الوزارة في اليابان البالغ عدد سكانها 128 مليونا.

وفي الترتيب العالمي لتصنيف الجامعات دخلت 19 جامعة ضمن أفضل 500 جامعة في العالم.

الفصل سمة التجربة الماليزية

أما في ماليزيا الدولة الإسلامية التي يبلغ عدد سكانها 30 مليونا، فقد تم اعتماد اللغة الإنجليزية في المدارس التبشيرية في مرحلة ما قبل الاستقلال وحتى عام 1970، ثم حلت اللغة المحلية تدريجيا حتى 1982. كما تم اعتماد اللغة الماليزية في المرحلة الابتدائية. وفي عام 2004 تم فصل وزارة التعليم إلى وزارتين هما التعليم العام، والتعليم الجامعي. ويرجع سبب الفصل إلى أن التعليم كان يؤهل الطالب الماليزي للوظائف الدنيا.

ولم يستمر الفصل طويلا، ففي عام 2013 جرى دمج الوزارتين في وزارة واحدة بهدف توفير المصروفات في الميزانية. واستشرافا للمستقبل تم اعتماد خطة التعليم في ماليزيا من 2013 إلى 2025، وتعيين وكيلين للوزارة بالمهمات نفسها وبدون تخصص.

وفي العام الحالي 2015 عاد الفصل ليطال الوزارة مرة أخرى إلى وزارتين، وكان من أهم أسباب ذلك وجود تلاعب في الميزانيات، وزيادة المصروفات ما تسبب في عجز الميزانية. ورغم ذلك وصلت جامعتان فقط ضمن أفضل 500 جامعة في التصنيف العالمي.

كوريا.. أقوى الأنظمة التعليمية

ومن ماليزيا إلى كوريا الجنوبية التي يبلغ عدد سكانها نحو 500 مليون نسمة، فقد خصصت الدولة ميزانية عالية للتعليم، بل وتم تكثيف المواد العملية في التعليم العام. واتسمت التجربة الكورية بارتفاع مدخول الجامعات، كما حرص خريجوها على متابعة إنتاج جامعاتهم خلال عملهم في الشركات وسوق العمل. ووضعت الدولة برنامجا قويا لمتابعة مخرجات التعليم، لدرجة أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أثنى على التعليم الكوري، واعتبره من أقوى الأنظمة التعليمية. ومما يميز التجربة الكورية أنه تم عام 2004 دمج وزارة التعليم في وزارة العلوم والتكنولوجيا بهدف بناء اقتصاد الدولة نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا. ويتجه أفضل 5% من الخريجين فقط إلى العمل في التعليم الابتدائي.

ودخلت عشر جامعات كورية ضمن أفضل 500 جامعة في التصنيف العالمي.

التجربة السعودية

أما عن التجربة السعودية فيمكن الإشارة إلى أن أربع جامعات سعودية دخلت التصنيف العالمي ضمن 500 جامعة عام 2014.

وفي تسلسل تاريخي لمسيرة التعليم في المملكة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 20 مليونا، نجد أنه ظهر عام 1344 أول نظام للتعليم تمثل في إنشاء مديرية المعارف، ثم صدر عام 1363 قرار بإنشاء أول مجلس للمعارف.

وفي عام 1373 تأسست وزارة المعارف، بينما أنشئت أول كلية جامعية في المملكة، وهي كلية الشريعة في مكة المكرمة عام 1369. أما جامعة الملك سعود بالرياض فتأسست عام 1377.

وفي عام 1395 تأسست وزارة التعليم العالي، وفصلت اختصاصاتها عن وزارة المعارف، فيما تم عام 1424 تحويل مسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

أما في العام الحالي 1436 فقد جرى دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم في وزارة واحدة باسم "وزارة التعليم".

الدخيل: تغييرات مرتقبة تركز على العمل

الرياض: الوطن

كشف وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل أن هناك تغييرا سيحدث في مجال التعليم بالمملكة، وفق السياسات العليا، يتم خلاله التركيز على العمل، مع عدم إنكار أهمية التعليم.

جاء ذلك في بيان صحفي أصدرته وزارة التعليم أمس عقب اجتماع الوزير مع مديري الجامعات في الرياض. وحث الدخيل مدير الجامعات على سرعة إنجاز إجراءات القبول والتسجيل في الجامعات خلال الفترة المحددة، شاكرا لهم جهودهم في عملية القبول والتسجيل مع تأكيدهم على الشفافية. وأشار إلى أهمية فتح أبواب المسؤولين عن القبول والتسجيل أمام الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم، والاستماع إلى المقترحات والشكاوى، والسعي إلى نشر سياسة القبول والتسجيل، والأخذ في الاعتبار المواءمة في القبول بين سياسة القبول في الجامعات واحتياجات سوق العمل.

متفرغون يتاجرون بمقاعد الطيران

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=230490&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي 2015-07-30 1:02 AM

في الوقت الذي اعترفت فيه الخطوط السعودية بسوق سوداء لمقاعد الطيران في رحلاتها الدولية والداخلية، دافع مساعد المدير العام للعلاقات العامة المتحدث الرسمي للشركة عبدالرحمن الفهد عن موظفي الشركة المتهمين، مؤكدا براءتهم وعدم علاقتهم بهذه التجاوزات.

وقال الفهد في تصريح إلى "الوطن" أمس: "الأشخاص الذين يمارسون البحث والحجز لتذاكر الطيران متفرغون 24 ساعة لمتابعة المقاعد التي تتوافر على الموقع، وبالتالي يحجزون التذاكر بأسماء المسافرين الطالبين لهذه الحجوزات، لتتم العملية بطريقة نظامية بغرض الربح المالي".

وأبدى الفهد تحفظه على الحلول التي ستتخذها الشركة للقضاء على الممارسات التي تؤدي إلى انتشار سوق سوداء للتذاكر، لافتا إلى أن إعلان الحلول قد يؤدي إلى خلق مزيد من الحيل، لافتا إلى أنه تم اكتشاف كثير من الحالات على بوابات صعود الطائرة، وجرت مصادرة تذاكر المسافرين لمخالفتها الهوية الحقيقية للراكب.

وحول آلية السوق السوداء التي يلجأ إليها المتاجرون اكتفى الفهد بالقول "حين يتم تتبع الحجوزات التي تصل إلينا للاستفسار عن نظامية شرائها، يتبين أنها عن طريق الموقع الإلكتروني للخطوط السعودية، والشركة والبنوك التي تستقبل سداد الرسوم بريئة من هذه التلاعبات" .

واجه مساعد المدير العام للعلاقات العامة المتحدث الرسمي للخطوط السعودية عبدالرحمن الفهد، ما أثير في موقع التواصل الاجتماعي الشهير "تويتر" حول تورط موظفي الشركة في السوق السوداء للتذاكر التي كشفت عنها الشركة ذاتها، مدافعا عنهم ومؤكدا لـ"الوطن" أنه لا علاقة لهم بذلك، في حين تحفظ على ما وجهته الصحيفة من استفسار حول الحلول التي ستتخذها الشركة للقضاء على أي ممارسات تؤدي إلى انتشار سوق سوداء للتذاكر.

يأتي ذلك، بعد أن أثارت تغريدة الفهد حول وجود سوق سوداء للتذاكر الإلكترونية سواء للرحلات المحلية أو الدولية، كثيرا من التساؤلات، إذ وجّه كثير من المتابعين أصابع الاتهام إلى موظفي الخطوط السعودية لممارستهم بيع التذاكر بأسعار أعلى، ليخرج الفهد مؤكدا: "موظفونا بريئون من تذاكر طيران السوق السوداء".وحول آلية السوق السوداء قال الفهد: "حين يتم تتبع الحجوزات التي تصل إلينا للاستفسار عن نظامية شرائها، يتبين أنها عن طريق الموقع الإلكتروني للخطوط السعودية"، مضيفا أن الأشخاص الذين يمارسون البحث والحجز لتذاكر الطيران متفرغون 24 ساعة لمتابعة المقاعد التي تتوافر على الموقع، وبالتالي يحجزون التذاكر بأسماء المسافرين الطالبين لهذه الحجوزات، لتتم العملية بطريقة نظامية لغرض الربح المالي من وراء هذه العملية.وشدد عبدالرحمن الفهد على أن الخطوط السعودية والبنوك ليسا مسؤولين عما يجري في السوق السوداء الخاص بتذاكر الطيران، لافتا إلى أن هناك أشخاصا يقومون بشراء التذاكر بأسمائهم، كي يتم بيعها لمسافرين آخرين وهذه الخطوة جرئية وفيها نسبة من المخاطرة، مشيرا إلى أن هؤلاء من يتم اكتشافهم على بوابات صعود الطائرة، وتتم مصادرة تذاكرهم فورا.وأفاد مساعد المدير العام للعلاقات العامة لـ"الوطن"، أنه عندما تراقب موقع الخطوط السعودية على مدار الساعة ستلاحظ أن هناك مقاعد تتوافر لأن من حجزها لم يقم بشراء التذاكر، وبالتالي يستطيع من يراقب الموقع بشكل مستمر حجز تلك المقاعد لبيعها إلى مسافرين آخرين.وبين المتحدث الرسمي للخطوط السعودية أنه عند التدقيق على البوابات على بطاقة صعود الطائرة للمسافرين وهوياتهم، يتم مصادرة التذاكر مباشرة سواء تم تصديرها عن طريق الموقع أو عن طريق استخدام أسماء أشخاص آخرين لغرض الاستفادة من التخفيضات وغيرها من الأسباب الأخرى.وبالنسبة للحلول، أكد مدير العلاقات العامة أنها موجودة ويجري إعدادها بطريقة جيدة للتصدي لمثل هذه الممارسات، متحفظا عن الإفصاح عن تلك الحلول بقوله: "المخالف يستبق دائما الخطوات، ونحن لا نريد أن نعطيهم فرصة لمعرفة الحلول"، إذ سيتم تغيير آلية الحجز من الموقع بحيث لا يستفيد منها إلا المسافر الفعلي".

إسقاط الحرابة عن متحرش بابنته

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=230491&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 2015-07-30 1:07 AM
صرفت المحكمة العامة بمحافظة جدة النظر عن الطلب الذي تقدم به المدعي العام بتنفيذ حد الحرابة على أب تحرش بابنته واعتدى عليها، واكتفت بمحاكمته تعزيريا بالسجن 13 عاما وجلده ألفي جلدة متفرقة.
ووفقا للحكم القضائي ولائحة الاتهام -اطلعت "الوطن" على نسخة منها- تعود تفاصيل القضية إلى تلقي مركز شرطة المتنزهات شرق جدة اتصالا هاتفيا من فتاة عشرينية تتهم والدها باغتصابها على مدى خمس سنوات، مدعية استغلاله خروج والدتها وإخوتها من المنزل، إلى جانب تهديدها بالضرب والطرد من المنزل إذا أبلغت أحد أفراد أسرتها.
وجاء في لائحة الاتهام أن الفتاة رفضت في إحدى المرات وبشدة تصرف والدها المشين، ما دفعه إلى تكسير المنزل وضربها حتى نقلت إثر ذلك إلى مستشفى الثغر للعلاج، إلا أنه عاد إلى محاولة الاعتداء عليها، وحاولت الانتحار ببلع حبوب طبية حتى أغمي عليها ونقلت إلى مستشفى الملك عبدالعزيز.
وفيما تم التحقيق في القضية وإحالة الفتاة إلى مستشفى الولادة والأطفال بالمساعدية للكشف عليها، أكد تقرير المستشفى أن الفتاة معتدى عليها، وأن العينة التي أخذت منها طابقت عينة الأب الذي سجل اعترافه بدائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام بصحة ادعاء ابنته.
وفي جلسة المحاكمة الأولى أقر الأب بجميع التهم الموجهة إليه، وطلب من القاضي عدم إحضار ابنته في الجلسة الثانية التي أنكر فيها كل التفاصيل، مدعيا انتزاع اعترافه بالقوة، ما دفع القاضي إلى طلب حضور المجني عليها لسماع أقوالها في الجلسة الثالثة التي تغيبت عنها، ليصدر القاضي حكمه بصرف النظر عن حد الحرابة لعدم اكتمال الشروط، والاكتفاء بالعقوبة التعزيرية.

رفع الدعم الحكومي عن الوقود يلوح في الأفق

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=230463&CategoryID=2

الرياض: يوسف الحمادي 2015-07-30 1:16 AM
بين استهلاك مفرط للطاقة، واستغلال للدعم الحكومي سواء بتهريب الوقود أو غيره، تلوح في الأفق بوادر ترجح كفة إعادة النظر في أسعار الطاقة بشكل عام ورفع الدعم الحكومي لها بشكل خاص، يدفع ذلك ما تؤكده تقارير متخصصة حول تزايد إنتاج المملكة من النفط وتراجع تصديرها حسب إحصاءات شهر مايو الماضي، في إشارة تعكس تزايد استهلاك الطاقة محليا.
وعلى الرغم من اتخاذ حكومة المملكة خطوات متقدمة لتنويع مصادر الطاقة عبر التوجه إلى الطاقة البديلة والمتجددة، وتقليل اعتماد النقل على السيارات من خلال مشاريع النقل العام التي بدأت ترتسم معالمها في المدن وبينها، من أجل كفاءة استخدام الطاقة في المستقبل القريب، إلا أن ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة ربما يتسبب في حلول عاجلة لعل أبرزها ما

قامت به حكومة الإمارات العربية المتحدة من تحرير أسعار الوقود قبل أيام. ووفقا لآراء خبراء في مجال الطاقة تحدثوا لـ"الوطن"، فإن مثل هذا التوجه لا تقصر فوائده على المسار الاقتصادي، إذ إن هناك أبعادا اجتماعية وثقافية وتربوية أيضا تتمثل في تحمل مسؤولية الترشيد وتعظيم نعمة الطاقة والمحافظة على سلامة البيئة، في حين قدر أحدهم نسبة تهريب الوقود السعودي إلى دول مجاورة بـ30%.

الخبيران المتخصصان في مجال الطاقة الدكتور صالح العجلان والدكتور راشد أبانمي، علقا الجرس على الاستهلاك المفرط للطاقة في المملكة، على اعتبار أنه من أعلى معدلات استهلاك الطاقة في العالم، الأمر الذي لا بد من مواجهته ووضع الحلول اللازمة له. أبانمي اعتبر مؤشرات الاستهلاك بالخطرة، مشيرا إلى دراسات متخصصة تفيد بارتفاع الاستهلاك المحلي ووصوله إلى معدلات إنتاج البترول وهو ما ينذر بتوقف التصدير إذا استمر الأمر على ما هو عليه، مضيفا: "آن الأوان لرفع الدعم عن أسعار الوقود".أما صالح العجلان فقال إن المملكة تنتج أكثر من 10 ملايين برميل يوميا والاستهلاك المحلي يقدر بنحو 4 ملايين برميل، مشيرا إلى أن نسبة كبيرة تذهب إلى مجالي توليد الكهرباء ووقود لوسائل النقل، مضيفا: "نحن مقبلون على عصر إذا لم نأخذ الاحتياطات فيه ونبدأ ترشيد استهلاك الطاقة من كهرباء ونقل وغيرها، سيكون هناك تداعيات كبيرة على التنمية واستدامة الموارد".

وأضاف العجلان: "أنا ضد رفع أسعار الكهرباء رغم أنها ضرورة، وزيادة الأسعار ضرورة وهذا أمر سيادي للدولة، والدولة تريد مساعدة المواطنين والتسهيل عليهم والحصول على الخدمات بأسعار معقولة، أما في النقل فمن الأهمية بمكان رفع أسعار الوقود على الشركات".واقترح العجلان رفع أسعار الكهرباء في أوقات الذروة فقط، لا سيما أن المملكة تخطط لبناء استثمارات واضعة بعين الاعتبار وقت الذروة الذي ترتفع فيه وتيرة استهلاك الطاقة، مشددا على ضرورة وضع وتطوير برامج لترشيد استخدام الطاقة. وبالعودة إلى أبانمي قال إنه من الأهمية بمكان معالجة الوضع بشكل فعّال، بحيث لا يكون الرفع مفاجئ، ويتسبب في نتائج عكسية على المواطن، مقترحا أن تحرر الأسعار وتربط بأسعار البورصة العالمية، ويتم تعويض المواطن من خلال الفرق بين القيمة المدعومة والقيمة الجديدة المبنية على سعر السوق العالمي، بحيث يعوض ماديا بدلا من منحه الوقود بأسعار مدعومة ويكون له الخيار في صرفها على الوقود أو غيرها.

وأكد أبانمي على ضرورة أن يكون الدعم ذكي والابتعاد عن الدعم العشوائي الذي من الممكن استغلاله في تهرب الوقود إلى دول مجاورة، الذي قدرت نسبته بـ 30% من إجمالي استهلاكه في المملكة، مؤكدا أن كل سلعة مدعومة يأتي خلفها متنفعون يسيئون استخدامها، ويتسببون في خسارة الدولة للعدم الممنوح في الأساس للمواطن. يذكر أن إنتاج المملكة للنفط سجل خلال شهر مايو الماضي ارتفاعا طفيفا، حيث بلغ الإنتاج 10.333 ملايين برميل يوميا، مقابل 10.308 ملايين برميل يوميا في شهر أبريل الماضي، وذلك وفقا للمبادرة المشتركة للبيانات النفطية "جودي" التي كشفت أن مصافي المملكة عالجت 2.423 مليون برميل يوميا في شهر مايو ارتفاعا من 2.224 مليون برميل يوميا في شهر أبريل.

وذكر موقع جودي الذي يستمد معلوماته من الدول الأعضاء المنتجة للنفط في منظمات عالمية من بينها وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك أن الصادرات السعودية للنفط انخفضت في شهر مايو الماضي إلى 6.935 ملايين برميل يوميا، مقارنة بشهر أبريل الذي سجل تصدير 7.737 ملايين برميل يوميا.ووفقا للبيانات الصادرة على موقع جودي على الإنترنت فقد ارتفع حجم النفط الخام الذي استهلكته السعودية مباشرة لتوليد الطاقة إلى 677 ألف برميل يوميا في مايو من 358 ألف برميل يوميا في أبريل.

وبحسب معلومات منظمة "أوبك"، فقد أنتجت المملكة في شهر مارس الماضي نحو 10.294 ملايين برميل، ونحو 9.636 ملايين برميل في شهر فبراير، أما في شهر يناير من العام الحالي فقد بلغ إنتاج المملكة من النفط 9.68 ملايين برميل يوميا. ووفقا لتأكيدات وزير النفط السعودي علي النعيمي فإن إنتاج المملكة من النفط الخام وصل في شهر 10.294 ملايين برميل يوميا يعد رقما قياسيا.

خادم الحرمين يأمر بالرد على استفسارات "نزاهة" خلال خمسة أيام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alriyadh.com/1068893

الرياض - راشد السكران
شكر خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على صدور الأمر القاضي بأن على جميع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الالتزام بمقتضى الفقرة (الثالثة) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم(165) وتاريخ 1432/5/28هـ، المتضمنة أن على جميع الجهات تزويد الهيئة بالمشاريع المعتمدة لديها وعقودها، وعقود التشغيل والصيانة وما تطلبه من وثائق، والرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها وإفادتها بما أتخذ حيالها، وذلك خلال مدة أقصاها (30) يوماً من تاريخ إبلاغها، وبالنسبة للاستفسارات العاجلة جداً والهامة وذات الطابع الملح، التي يخشى على قضاياها الفوات في تدارك مستجداتها وتفاعلاتها، بأن يكون الرد عليها خلال (خمسة) أيام من تاريخه وأن على رئيس الهيئة الرفع للمقام الكريم بالجهات التي لا تلتزم بذلك.
وأنهى رئيس هيئة مكافحة الفساد تصريحة، طالباً من الجميع التعاون مع الهيئة لتحقيق مقاصد هذا الأمر الكريم، في تسهيل أداء الهيئة لاختصاصاتها، سائلاً ـ الله عز وجل ـ أن يوفق الجميع لما فيه صلاح الأمة وبراءة الذمة.

تأخرنا كثيراً في فرض قانون يحمي الأسرة وينتصر للعدالة.. ومازلنا ننتظر قرار الحسم

مختصون : نحتاج إلى نظام يُعنى بقضايا الأحوال الشخصية للحد من الاجتهادات الخاطئة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alriyadh.com/1069051

الرياض، استطلاع - عبدالعزيز الراشد
لا يختلف أحد على ما وصل إليه المرفق العدلي في المملكة من تطور لافت شمل جميع مرافقه وأعماله؛ وذلك بفضل الدعم السخي الذي يأتي ضمن إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وتحديداً من خلال تخصيص محاكم للأحوال الشخصية وكذلك التوسع في افتتاح باقي المحاكم في مختلف محافظات ومناطق المملكة، إلا أن ذلك المرفق المهم مازال ينتظر مزيداً من القرارات لاستكمال مسيرة التطوير والنماء وذلك عبر تشريع الأنظمة والقوانين

الكفيلة لحماية الأسرة وانتصاراً للعدالة وسيادة القانون والذي يكمن في إقرار نظام يُعنى بقضايا الأحوال الشخصية؛ بهدف الحد من الاجتهادات الخاطئة ومنع التفاوت الكبير بين الأحكام القضائية وحفظ الحقوق ورفع كفاءة القضاء والمساعدة في استقرار الأوضاع الأسرية.

أفرز مشاكل في المجتمع

وطرحت «الرياض» مع عدد من المختصين أهمية إقرار نظام للأحوال الشخصية؛ بهدف حماية الأسرة من التفكك والضياع، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات والحد من تفاوت أحكام القضاء.

اجتهادات خاطئة

يقول محمد بن سعود الجذلاني محام وقاضٍ أسبق، إن قانون الأحوال الشخصية هو جزء من قضية تقنين الأحكام الشرعية على شكل مواد نظامية وإلزام المحاكم بتطبيقها، مضيفاً أن «هذا الموضوع محل جدل طويل ومعقد منذ سنوات طويلة وليس جديداً»، مؤكداً أن الفكر السائد في القضاء والإفتاء الشرعي مازال يرفض ويمانع ضد فكرة تقنين الأحكام والإلزام به، إلا أنه في عهد الملك عبدالله - رحمه الله - حصل تطورٌ كبير تمثل في إقرار هيئة كبار العلماء لجواز تدوين الأحكام الشرعية القضائية، ثم صدر أمر الملك عبدالله -رحمه الله- بتشكيل لجنة عليا من عدد من العلماء وكبار رجال القضاء تتولى تدوين الأحكام الشرعية التي يحتاج إليها القضاء، ولم يتضمن الأمر بشكل صريح هل هذا التدوين سيكون ملزماً للقضاء أو لا؟».

في مصلحة الأسرة والفرد والمجتمع

وأشار إلى أن «اللجان الفرعية قد انتهت من مشروع تدوين الأحكام ورفعته للجنة العليا وننتظر صدوره بشكل نهائي ليتضح هل سيكون ملزماً أم مجرد استرشادي»، موضحاً أن تقنين أحكام الأحوال الشخصية مهم للغاية لكنه ليس أكثر أهمية من تقنين الأحكام الجزائية والعقوبات وكذلك تقنين أحكام المعاملات المالية والحقوقية، مضيفاً أن «الذي يعرف إمكانيات القضاة في الحاضر يعلم تماماً الحاجة الماسة إلى فرض مشروع تقنين الأحكام للحد من الاجتهادات الخاطئة ومنع التفاوت الكبير وغير المقبول بين الأحكام القضائية وحفظ الحقوق ورفع كفاءة القضاء».

سلطة تقديرية

فيما أشار د. تركي بن عبدالله الطيار محام وقاضٍ أسبق، إلى أنه أضحى لزاماً على الدول المتقدمة في الوقت المعاصر إذا ما أرادت التنمية والتطور، تطبيق أنظمة من شأنها تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة وهي الوصول للنتائج الصحيحة وتقليل عبء المدة الزمنية للمستفيدين وكذلك التيسير على الأطراف المعنية، مشيراً إلى أنه بالنظر إلى مشاكل الأسرة من طلاق وخلع ونفقة وحضانة أو مشاكل التركات، نجد أن غياب الأنظمة المتخصصة التي تحكمها أفرز للمجتمع مشكلات أبرزها: تعقيد الإجراءات أحياناً وطول المدة التي ينتظرها الأطراف في المحاكم لإنهاء النزاع، ذاكراً أنه ترد إلينا قضايا أسرية عديدة تمكث سنوات لأجل طلاق فقط، ولذا فإن صناعة نظام يحكم ويضبط مسائل الأحوال الشخصية في هذا الوقت يعد أمراً في غاية الأهمية متى ما حقق أهدافه الثلاث.

وقال: «إذا اطلعنا على التعقيد في الإجراءات أحياناً والسنوات التي تضيع على المعنيين بقضايا الأحوال الشخصية في المحاكم والجهات الأخرى، ومدى الضرر الذي يقع على هؤلاء جراء ذلك، فمثلاً يتأخر قاض على فتاة في تطليقها سنوات يذهب معها الخطّاب ولا نجد أمام القاضي حينها نصوص نظامية من شأنها الإلزام والتسهيل للقاضي بالإسراع في الإنجاز، وقد يتأخر المنزل في بيعه ليتضرر معه الورثة وقد أعمل القاضي حينها سلطته التقديرية التي لولاها عند تطبيق نص لأُنجز الأمر سريعاً»، لافتاً إلى حاجة القضاة أنفسهم لمثل هذا النظام ليسهل عملهم ويجعله أكثر دقة وقربا من الصواب، مرجعاً سبب عدم تطبيقه؛ لأن هناك فريق من القضاة ضد وجود الأنظمة من ناحية وهناك فريق عدده أكبر ضد التقنين من ناحية ثانية.

مُشكلات تواجهها المحاكم

وأشار إلى أن هذا أعاق ظهور كثير من الأنظمة التي يحتاجها الناس، ذاكراً بأننا لا نلوم القضاة هنا إذ هم يرون ما يؤول اجتهادهم إليه، إلا أننا نأمل تخطي هذه المرحلة لازدياد المشكلات مع مرور الزمن نتيجة تأخر بعض الأنظمة المهمة ومنها نظام الأحوال الشخصية، موضحاً أن أبرز المشكلات التي تواجهها المحاكم من دون تطبيق نظام الأحوال الشخصية تكمن في عدم القدرة على توحيد الاجتهادات في بعض الأحكام لدى قضاة الموضوع وعدم القدرة على توحيد الاجتهادات في بعض الإجراءات لدى قضاة التنفيذ وكذلك التأخر في إنجاز كثير من القضايا، مبيناً أن «غياب التنظيم الدقيق الجامع لهذه المسائل يجعل القضاة مجبرين على إعمال الاجتهاد الذي يختلف باختلاف حال المجتهد»، مؤكداً على

أنه من الضروري في الوقت الحالي إقرار وتطبيق نظام الأحوال الشخصية إذ به تتيسر الحاجات وتفرج الكربات ويتعجل الإنجاز ويرفع عن قضاتنا حرجاً كبيراً في الذمم ونكون أمام أحكام وإجراءات أكثر دقة وصحة من ذي قبل.

النزاعات الأسرية

وأكد سعيد بن أحمد العُمري - محام، إن قضايا الأحوال الشخصية لها تأثير كبير في الأسرة والمجتمع وكلما طال أمد النزاع انعكس سلباً في حياة الأسرة وأفرادها وخاصة الصغار، مبيناً أن جميع النزاعات الأسرية تحدث في الأسر المبتدئة لحياتها والتي لم تتجاوز العشر سنوات لصعوبة التكيف مع المرحلة الجديدة في الحياة ولأنهم لم يبلغوا سن الحكمة المطلوبة لاستقرار الأسرة ويعني ذلك أنها تتكون من أطفال صغار يتأثرون بالذي من حولهم، ونادراً ما نجد منازعات في الأسر التي تكيفت مع أوضاعها.

وقال إن قضايا الأحوال الشخصية والأسرية عموماً سواء كانت متعلقة بالطلاق أو النفقة أو الحضانة أو النشوز أو الخلع أو خلافه من النزاعات تمثل نسبة 60 في المئة تقريباً من القضايا المرفوعة، مؤكداً أن المرأة قد كرمها الله سبحانه وتعالى، وأن قضاياها كانت إلى عهد قريب تمر بمراحل مختلفة ومنفصلة فإذا حكمت المحكمة بالطلاق تقام دعوى أخرى للنفقة ودعوى ثالثة للحضانة والفصل في كل دعوى يحتاج لأكثر من سنة وكانت قضاياهم موزعة بين دوائر المحكمة العامة، كما كان بعض القضاة متسامحين مع تخلف بعض الأطراف في حضور الجلسات وهذا الأمر استمراه البعض طالما يحقق له أغراضه، مشيراً إلى أنه بعد أن تم إنشاء دوائر للأحوال الشخصية وتم فصلها من المحاكم العامة في مبنى مستقل نجد أنه ساهم في رفع إيقاع البت في قضايا الأحوال الشخصية وتيسير بعضها، ولكن ليس بالصورة المطلوبة وخاصة أنها في بداياتها ولم تكمل العام وأفضل حالاً من أداء المحاكم في السابق الذي كان بطيئاً جداً.

تقنين المدونات

وأشار إلى أنه حتى نجني ثمار إنشاء دوائر خاصة بالأحوال الشخصية لابد من إصدار نظام مستقل للأحوال الشخصية، لأن محاكم الأحوال الشخصية تعتمد على مدونات الأحكام القضائية التي تصدرها وزارة العدل، أي أنها ترجع للسوابق القضائية في أحكامها وبالتالي هي تعتمد على مدونات عديدة تأخذ من وقته ومجهوده وكذلك الرجوع لبعض الكتب الفقهية في حالة عدم تطابق القضية التي أمامه بما هو مدون في تلك المدونات، فلماذا لا نقنن تلك المدونات في شكل تشريع يطلع عليه الكافة ليعرف كل شخص حقوقه وواجباته ؟، موضحاً أن غالبية الناس ليس لهم معرفة بوجود تلك المدونات وحتى كيفية التعاطي معها، مشدداً على أن وجود تشريع يساعد في استقرار الأوضاع الأسرية وأن كل شخص فيها يدرك عواقب ما يصدر منه من فعل أو قول.

إصدار تشريع أصبح ضرورة

ولفت العُمري إلى أن التشريع ينظم على نصوص كافة مراحل الحياة الزوجية من الخطبة والمهر والزواج والطلاق والنفقة والحضانة والنشوز وخلافه وانقياد الزوجة (بيت الطاعة) وزيارة الأولاد، مضيفاً أنه وبحسب علمه كان هناك مشروع نظام موحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن لم يتم إجازته حتى الآن، مبيناً أنه قد سبقتنا دول عربية وخليجية مثل مصر والسودان والكويت في إصدار قانون للأحول الشخصية وتضمن أبواب وفصول ومواد، ذاكراً أنه لن تعُرف قيمة نظام الأحوال الشخصية إلا بعد إقراره والعمل به لأن مثل هذا النظام يرجع فيه إلى المشهور في المذهب الفقهي بتلك البلدان وفي حالة عدم وجود حكم أصلاً يرجع للمبادي العامة في ذلك المذهب، مشدداً على أن إصدار تشريع للأحوال الشخصية أصبح ضرورة ويتوافق مع العدالة التي تؤدي إلى سرعة البت في قضايا الأسرة ويضمن حقوق الأطراف والأبناء والبنات، ونجد أن بعض النظم اشتملت على بعض حالات القضايا الشرعية وحددت لها طرق تنفيذ وعقوبات في حالة عدم تنفيذها.

قرار تاريخي

وشدد خالد البيشي - مستشار وباحث اجتماعي، على أن مثل هذا القرار الجريء المحفز التاريخي يعُتبر نقلة نوعية إلى أبعد حد ويصب في صالح الأسرة والفرد والمجتمع وذلك يكمن بأن تحظى تلكم الأسرة وتحديداً ذلكم الجناح المنكسر ألا وهي المرأة ويجعل من شأنها ويعلي من قدرها فهي كانت ولازالت تأن إلى وقت قريب من ضياع الكثير من حقوقها، مشيراً إلى أن قانون الأحوال الشخصية سيُسهم في حفظ حقوق الأسرة وفق سيادة القانون وبرعاية قوية من الدولة؛ الأمر الذي يجعل لها قوة وثقة بنفسها وكذلك تعزيز مكانتها وقيمتها، موضحاً أنه لو نظرنا للماضي القريب جداً نجد أن الكثير من التعسف يتخذ بحقها سواء كان عن طريق الجهل إذا أحسنا الظن برب الأسرة أو ممن يعول تلكم الأسرة.

نظرة قاصرة

وأشار إلى أننا كم نعرف من الأسر التي فقدت معيلها - بعد الله - لم تحظ بيوم من الأيام بالرحمة والعدالة، وذلك لأن مصدر التحكم إما أن يكون أباً جاهلاً أو طاعناً بالسن أو أخاً متسلطاً، مضيفاً أنه من هنا يتضح لنا جلياً أهمية القرار في حال تطبيقه، لافتاً إلى انتظار الكثير من الأسر لمثل هذا القانون والذي سوف يبين حياة الأسرة بصفة خاصة، ذاكراً أن

هناك شريحة أيضاً مازالت تعاني من ضياع حقوقها ألا وهم المطلقات وما يندرج تحتهم من أرامل وفتيات ليس لهم معيل، مبيناً أن نظرة بعض من يعول المرأة سواء كانت الأسرة أو الدوائر الحكومية تكون نظرة قاصرة و نظرة فيها نوع من التجني، مضيفاً أننا أيضاً كم نعرف من القضايا التي كانت تحتاج المرأة إلى الفصل فيها من قاضي تختلف نظرته عن الأخر ومن مرونة إلى مرونة ومن نظرة سوداوية إلى إيجابية، مبيناً أنه بقوة النظام وسيادته نستطيع حفظ حقوق الأسرة باعتباره الرادع الذي تحتمي به لتشكل لها نوع من الحماية والخصوصية، لافتاً إلى وقوفه شخصياً لمدة عقدين من الزمن على واقع كثير من الأسر ممن توفي زوجها ولديها ورث على سبيل المثال وكذلك وقوفه لكثير من الأسر في هذا المجال فوجد المماطلة بعيدة المدى وبالتالي تكون المرأة وأطفالها أمام ذلكم الشخص فيماطل في قضيتها، مضيفاً أن هناك على مستوى الأسرة أبا قد يكون معدداً وتأتيه ابنته المطلقة أو ابنته الذي توفي زوجها ولا يلقي لها بالا أو قد يقوم مكان خدمتها أحد إخوانها لكن بمقابل مادي فيفرض عليها أن تعطيه جزء كبير من ورث زوجها، ومن هنا يقع الاستغلال فتكون ضحية وعرضة للابتزاز وهذا الأصعب.

استغلال ضعف الأسرة

ولفت المستشار والباحث الاجتماعي إلى أننا نجد الأيادي المتلاطمة على جناح المرأة قد تمتد إلى بناتها أو أبنائها حينما يكونون في سن المراهقة فينظر بعض من يضطر بأن يزوج ابنته تحت ضغوط من زوجته، لأن لديها أبناء وبنات فتقول (فكنا من بنتك وعيالها) فيضطر إلى أن يزوجها أي شخص وقد يكون هذا الشخص غير سوي فيهمل حقوقها بل قد يستغل بناتها بمواضيع شخصية تافهة، موضحاً أنه من هنا تأتي أهمية تطبيق قانون الأحوال الشخصية

مقدماً شكره لمن كان سبباً في دعم هذا القانون وتذليل كافة الصعاب من أجل تحقيقه؛ ما سيُسهم في ردع النفوس الضعيفة ويعزز من مكانة المرأة وأبنائها وأطفالها. وأضاف: «نعم هي خطوة متأخرة جداً ولكن أن تصل متأخرا أفضل بكثير من أن لا تصل في ظل تزايد المشاكل الأسرية والاجتماعية في الآونة الأخيرة، مطالباً بأن تتكاتف الأيادي لكي يرى هذا القرار النور في حين نجد أن كثيرا من ضعاف الأنفس يعلمون بأن القرار سوف يتخذ يوماً ما لذا فهم يحاولون دائماً إلى التسرع في استغلال الفرص»، مضيفاً «أنه يجب علينا من هذا المنطلق أن نراقب من يحاول استغلال ضعف الأسرة وهيامها في قضياها في الوقت التي لم تجد طريقاً أو متنفساً أو قانوناً يحميها»، متمنياً بأن «يكون هناك حماية لهم حتى لو كانت مؤقتة إلى حين إقرار النظام وأن تتخذ على غرار هذه الخطوة خطوات مماثلة لتكون نبراسا وانطلاقة خير في كثير من القضايا الأسرية والاجتماعية والتربوية».

في انتظار تضمين المسمى الوظيفي

خريجات التدخل المبكر: تخصصنا تبنى عليه كل العمليات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alriyadh.com/1068985

الرياض - سحر الرملاوي

تعكف الإدارة العامة للتربية الخاصة بوزارة التعليم حاليا على تضمين المسمى الوظيفي لتخصص التدخل المبكر ضمن المسميات الوظيفية المعتمدة في وزارة الخدمة المدنية، الأمر الذي من شأنه أن يحل مشكلة خريجات مسار التدخل المبكر من جامعتي الأميرة نورة والإمام؛ حيث عانت خريجات هذا المسار طيلة ثلاثة أعوام من عدم وجود مسمى وظيفي لهن يمكن أن يؤدين من خلاله مسابقة جدارة ليلتحقن بالوظائف العامة المناسبة لتخصصهن، وتأتي هذه الخطوة بعد أن تقدمت

الخريجات بطلبات كثيرة لكل الجهات المعنية لإنقاذهن من شبح البطالة خاصة وهذا التخصص جديد ويحتاجه سوق العمل بشدة في كل جهة تتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة كالمستشفيات والمدارس والجمعيات والمراكز.
وتأمل الخريجات أن تتمكن إدارة التربية الخاصة من تضمين هذا التخصص في الخدمة المدنية بأسرع وقت ممكن وألا يطول هذا الإجراء كثيرا.
حيث ذكرت رشا عمار خريجة مسار التدخل المبكر لعام 1434 أن مسار التدخل المبكر قد استحدث تماشيًا مع حاجة ميدان التربية الخاصة في حقل الطفولة المبكرة التي تتطلب كفايات من نوع خاص يُجَّهز بها العامل في هذا المجال من معرفة عامة بالإعاقات وأساليب التعامل معها تربويًا وتعليميًا وسلوكيًا بالإضافة إلى معرفة بالمجالات النفسية التربوية والنمائية للطفولة وإلمام خاص بأهم برامج التدخل المبكر وطرق تطبيقها، كما وأنه يمثل الأساس الذي تُبنى عليه العمليات التربوية والتعليمية المتبقية ويمس حاجة هذه الفئة في مرحلة حساسة فيتناولها في مهدها ويحول دون تفاقمها إلى عجز مستقبلًا لذا فان بقاءنا بلا عمل في مجال تخصصنا شكل صدمة كبيرة لنا و نأمل حقا أن تنتهي هذه الأزمة قريبا بإعلان نهائي بتضمين مسمانا الوظيفي وتأكيد أحقيتنا وأهميتنا في هذا المجال.
وبدورها قالت نفلاء محمد خريجة 1435 أن اختيار مسار التدخل المبكر كان الرغبة الأولى لي في قسم التربية الخاصة، ولمست حاجة المجتمع للتدخل المبكر كأحد أفراده قبل أن أصبح أخصائية تدخل مبكر، وبعد التخرج تواصلنا مع إدارة التربية الخاصة وأشارت إلى أن خدمات التدخل المبكر مطلب أساسي في التربية الخاصة، وأنها تطالب بوجود خدمات التدخل المبكر، وتم إدراج التخصص ضمن متطلبات العمل في برامج الدمج بمرحلة رياض الأطفال عند إعداد الدليل الإجرائي والتنظيمي للتربية الخاصة، ولكن لا أعلم ما كان سبب عدم طرح أي احتياج وظيفي للتخصص بالرغم من إدراج التخصص في نظام جدارة العام الماضي! ومع استمرار المشكلة أرجو أن تجد وزارة التعليم بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية الحل المناسب لها وتبشرنا سريعا.
أما فاطمة المطيري خريجة هذا العام 1436 هجري فقالت: أولاً تم افتتاح المسار، وكان إقبالنا عليه برغبة تامة رغم أنه لم يكن له مسمى وظيفي في هذه الأثناء إلا أن أهميته وضرورته للأم أولاً وللطفل ثانيا كان السبب الرئيسي لاختيار الطالبات ذوات المعدلات العالية والمتفوقات الأغلبية لهذا المسار كما أنه أيضاً يعد أخصائي التدخل المبكر الممارس للتربية الخاصة حيث لا يقتصر تقديم المساعدة على إعاقه بعينها بل يتم تقديم خدمات تدخل مبكر شاملة بغض النظر عن نوع الإعاقة أو شدتها، اثبتن طالبات التدخل المبكر جدارتهن وإبرزن المسار وأهميته وتوابعه بورش عمل عديدة ضمن كلية التربية حتى ظهور مسمى وظيفي للمسار والذي فتح آمال الطالبات رغم عطالة الدفعتين السابقة ليظهر إغلاق مسار التدخل المبكر بالجامعة. وبعد التخرج توجهنا للوزارة عدة مرات لتنفي الذنب عنها وتوجهنا للخدمة المدنية كذلك بدون نفع.
يذكر أن جامعة الأميرة نورة أغلقت هذا المسار ولم يعد متوفرا ضمن تخصصات الجامعة بدءا من العام الدراسي الذي سيبدأ قريباً.

استكمال المتطلبات الإلكترونية الفنية لتطبيق القرار

مجلس الوزراء يعتمد التأمين الصحي لزوار المملكة ومرافقيهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alriyadh.com/1069068

الرياض - محمد الغنامي
بدأت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني، استكمال المتطلبات الإلكترونية الفنية، تمهيداً لتطبيق التأمين الصحي الإلزامي على جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة، لغرض الزيارة أو تمديدها أو المرور، وكذلك مرافقيهم وفقاً لما أقره مجلس الوزراء.
وذكر الأمين العام للمجلس محمد بن سليمان الحسين، أن الأمانة العامة ستعقد ورشة عمل مخصصة لشركات التأمين الصحي المرخصة للبيع الإلكتروني في مقرها الرئيس بالرياض، لاستكمال المتطلبات الفنية للربط الإلكتروني. وقال:

"وثيقة التأمين الصحي استثنت الحجاج والمعتمرين والدبلوماسيين والزائرين للممثليات والمنظمات الدولية للأعمال الدبلوماسية وضيوف الدولة".

وأضاف الحسين، أن المجلس اعتمد وثيقة التأمين الطبي لشريحة الزائرين ومرافقيهم بحد أقصى في التغطية العلاجية يبلغ 100 ألف ريال، تغطي الحالات الطارئة لجميع مصروفات الكشف الطبي والتشخيص والعلاج والأدوية وجميع مصروفات التنويم بالمستشفى وحالات الحمل والولادة، وأمراض الأسنان واللثة، بما في ذلك الحشو وعلاج العصب وسحب الخراج، وحالات الأطفال المبتسرين وحالات الغسيل الكلوي الطارئ والإخلاء الطبي داخل وخارج المملكة، والإصابات الناتجة عن حوادث السير ومصروفات تجهيز وإعادة جثمان الزائر المؤمن له المتوفى إلى موطنه الأصلي.

من جانبه قال الأمين العام المساعد للشئون الفنية المهندس وائل الدهاسي أن التغطية التأمينية للمؤمن لهم تنتهي في الحالات التالية: إذا انتهت مدة الوثيقة كما هي محددة في جدول الوثيقة، عند استنفاد الحد الأقصى للمنفعة الذي تنص عليه الوثيقة، يستمر أداء النفقات القابلة للاستعاضة بالنسبة لأي علة جارية أدت إلى استمرار التنويم بالمستشفى في تاريخ انتهاء التغطية وذلك حتى استنفاد الحد الأقصى للمنفعة.

لتوفير مصادر بديلة ومستدامة.. تركي بن سعود لـ(عكاظ):
إنشاء أول محطة طاقة شمسية مستقلة في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150730/Con20150730786393.htm

محمد النغيص (الرياض)

توقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اليوم، مذكرتي تفاهم مع شركتي تقنية للطاقة والسعودية للكهرباء، لإنشاء أول محطة طاقة شمسية مستقلة في المملكة، ومركز مشترك للأبحاث والتطوير في قطاع التوزيع التابع للشركة السعودية للكهرباء.

ويعقد رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود، عند الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم مؤتمرا صحفيا مع كل من المهندس زياد الشيحة الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء، والدكتور عبدالرحمن المهنا الرئيس التنفيذي لشركة تقنية الطاقة.

وأوضح لـ«عكاظ» الأمير الدكتور تركي بن سعود، أن المؤتمر الذي يعقد في قاعة الاجتماعات في المدينة، سيكشف تفاصيل موسعة عن محطة الطاقة الشمسية ومركز الأبحاث المشترك، مؤكدا أن تلك المشاريع تهدف إلى توفير مصادر بديلة وآمنة للطاقة من شأنها توفير الوقود بما يخدم الاقتصاد الكلي للمملكة.

صحة مكة أقرت بتسريب في دائرة التبريد

روائح مزعجة تنبعث من ثلاجة الموتى بمستشفى حراء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150730/Con20150730786495.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة) 2015/07/30 03:23:49 ص
أقرت الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة بحدوث تسريب في دائرة التبريد بثلاجة الموتى في مستشفى حراء العام، مشيرة إلى أن فريقا مختصا بالصيانة تعامل مع الخلل وأصلحه في الحال. ونفى المتحدث الإعلامي لصحة مكة المكرمة عبدالوهاب شلبي ما تردد عن تعرض الجثث المحفوظة في الثلاجة للتحلل وانبعاث روائح كريهة منها نتيجة للعطل الذي استمر عدة أيام، مؤكدا أنها تعمل بشكل سليم منذ إصلاح العطل.
وكان عدد من مراجعي مستشفى حراء العام وزوار المرضى المنومين في المستشفى شكوا من روائح مزعجة في الممرات القريبة من قسم ثلاجة الموتى، مشيرين الى أنهم استفسروا عن الأسباب من بعض العاملين في القسم الذين أفادوهم بأن هناك عطلا أدى إلى انخفاض غاز الفريون ومستوى التبريد في الثلاجة.
وقال أحد المراجعين لـ«عكاظ» إنه شاهد شخصا ينتحب بحرقة بعد أن اشتم رائحة كريهة تفوح في المكان عندما أتى لاستلام جثة والدته حيث ظن في البداية أنها إشارة إلى سوء الخاتمة ليكتشف لاحقا أن الأمر يتعلق بخلل في تبريد ثلاجة الموتى.
وأكدت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أنها لاحظت أن الرائحة المنبعثة من ثلاجة الموتى في مستشفى حراء تزداد يوما بعد يوم إلى أن أصبحت أمرا لا يطاق تحمله.

جهة تباشر أعمال الحج في المقرات الجديدة22

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150730/Con20150730786351.htm

خالد الحميدي (مكة المكرمة) 2015/07/29 21:16:44 م
بدأت لجنة توزيع المقرات الحكومية في مجمع الدوائر الحكومية في العوالي بمكة المكرمة في حصر الجهات الحكومية الخدمية في موسم الحج وتوزيع المقرات الجديدة عليها داخل المجمع، وذلك بعد إخراجها من المشاعر المقدسة مما وفر مساحة إضافية لإسكان نحو 13 ألف حاج في مشعر منى.
وأوضح لـ(عكاظ) رئيس اللجنة عبدالله النفيعي أن 22 جهة حكومية خدمية ستباشر مهامها في موسم الحج بالمقرات الجديدة في المجمع، مشيرا إلى أن اللجنه تعكف حاليا على توزيع المقرات وفق آلية معينة تعتمد على الطاقة الاستيعابية للمبنى الذي يتوافق مع الحد الأدنى لمنسوبي الدائرة أو الجهة الحكومية، مع مراعاة التقارب في طبيعة العمل بين مختلف الجهات بحيث تكون في بلك واحد، وذلك لمزيد من التسهيلات والمرونة في العمل.

وأشار النفيعي إلى أن إمارة منطقة مكة المكرمة ستتقدم الـ 22 جهة حكومية التي ستباشر أعمالها بالمجمع في حج هذا العام، كجهة مشرفة على المجمع، إضافة إلى أمانة العاصمة المقدسة، ووزارة الإعلام، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكافة الجهات الأمنية، وغيرها.
وأضاف: تحظى مهمة إخراج الدوائر الحكومية من المشاعر المقدسة باهتمام بالغ من مقام نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، ومن مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل.
وأفاد بأنه تم تصميم المجمع على أحدث طراز عمراني وتوفير جميع احتياجات الجهات الحكومية داخله، من وسائل اتصالات وغيرها من الأمور المساندة التي تساعدهم على إنجاز المهام المطلوبة بكل يسر وسهولة، ويضم 49 مبنى جاهزا للتسليم، كما يضم المشروع خمسة مساجد، و 8 خزانات موزعة على مواقع مختلفة، وخزانين استراتيجيين، ومثلهما للري، ومبنى للعيادات الطبية مجهزا على أحدث مستوى للخدمات الطبية، ومبنى للدفاع المدني وآخر للإسعاف ومحطة وقود.

«الخضيري وكيلا للحجز والتنفيذ بـ ٭العدل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150730/Con20150730786361.htm

سعود الخزيم (الرياض) 2015/07/29 21:16:45 م
أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قرارا بتكليف فضيلة الشيخ الدكتور حمد بن عبدالله بن علي الخضيري بعمل وكيل الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ.
وأعرب الدكتور الخضيري عن شكره وتقديره لوزير العدل على هذه الثقة الغالية، مبدياً سعادته بهذا التشريف في خدمة المنظومة العدلية بالمملكة، سائلا الله تعالى أن يكون عند حسن ظن الجميع وأن يعينه ويوفقه على تحقيق تطلعات الوطن والمواطن.

المشرف على لجان التصحيح في حي الملز لـ ٭عكاظ“ :

تمديد تصاريح اليمنيين بموافقة جهة العمل باستثناء العوائل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150730/Con20150730786364.htm

محمد النغيص (الرياض) 2015/07/29 21:16:45 م

كشف لـ «عكاظ» المشرف على لجان التصحيح في حي الملز في الرياض العقيد سفر بن منصور بن دليم أنه يشترط موافقة جهة العمل لتمديد صلاحية (بطاقة زائر) التي منحت للأشقاء اليمنيين المستفيدين من الأمر الملكي بتصحيح أوضاعهم، بعد انتهاء مدتها (6 أشهر)، سواء العاملين في القطاع الخاص أو الحكومي، باستثناء العوائل، حيث يتم النظر في أمرها من قبل الجهات العليا.

وتوقع العقيد ابن دليم ارتفاع أعداد من تم تصحيح أوضاعهم إلى ما يقارب 400 ألف بنهاية المهلة خلال الأسبوعين المقبلين، حيث وصل العدد حاليا في جميع مناطق المملكة إلى 391533 يمنيا، كان نصيب منطقة الرياض ومحافظاتها أكثر من (85408).

وأوضح أن موقع حي الملز شهد صباح أمس حركة كثيفة من المراجعين، خاصة العوائل الذين جاءوا من خارج منطقة الرياض للإسراع في إنهاء إجراءاتهم قبل انتهاء المهلة المحددة، وهروبا من زحام المناطق الأخرى خاصة في الجنوب.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

من أصل 4412 من أعضاء هيئة التدريس

65 ٪ من أساتذة الجامعات والكليات الأهلية أجانب

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
https://www.aleqt.com/2015/07/30/article_977388.html

عبد السلام الثميري من الرياض

شكل عدد الأجانب الذين يعملون في الجامعات والكليات الأهلية والمعتمدة من وزارة التعليم نحو 65 في المائة من أعضاء هيئة التدريس، وذلك من أصل 4412 موظفا يعملون محاضرين ومعيدين وأساتذة في هذه الجامعات.

وحسب الإحصائية التي اطلعت عليها "الاقتصادية" أنه يدرس في هذه الجامعات والكليات التي يقدر عددها بـ 28 جامعة وكلية أهلية، 74569 طالبا وطالبة.

وتخضع الجامعات لإشراف وزارة التعليم لاعتماد نظام الجامعة وخططها الدراسية وبرامجها العلمية والشهادات والدرجات التي تمنحها، في إصدار القواعد التي تضمن المستوى الملائم أكاديمياً لنوعية البرامج والمناهج التعليمية ومراكزها البحثية، والتأكد من سير برامج الجامعة ومناهجها وفق الأهداف والأغراض المحددة لها بما يتفق والسياسة التعليمية، إضافة إلى المراجعة الدورية لأدائها من خلال التقارير والزيارات الميدانية.

إلى ذلك دعا الدكتور عزام بن محمد الدخيّل وزير التعليم، مديري الجامعات، إلى سرعة إنجاز إجراءات القبول والتسجيل في الجامعات خلال الفترة المحددة، كاشفاً عن تغيرات ستحدث في مجال التعليم في السعودية.

وأكد الدكتور الدخيّل خلال اجتماعه بمديري الجامعات في العاصمة الرياض أهمية مستقبل الوطن والإنسان، مبيناً أن هناك تغيرات سوف تحدث في التعليم وفق السياسات العليا، حيث يتم التركيز خلالها على العمل مع عدم إنكار أهمية التعليم.

وأشار وزير التعليم إلى أهمية فتح أبواب المسؤولين عن القبول والتسجيل أمام الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم، والاستماع إلى المقترحات والشكاوى، والسعي إلى نشر سياسة القبول والتسجيل، والأخذ في الاعتبار المواءمة في القبول بين سياسة القبول في الجامعات واحتياجات سوق العمل.

وفي شأن آخر، انتهت فترة التقديم على المرحلة الثالثة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (وظيفتك ـ وبعثتك) نهاية شهر رمضان المبارك، مشيرة إلى أن عدد المتقدمين خلال الفترة الماضية بلغ 111608 متقدمين.

وشمل برنامج "الابتعاث جميع المراحل الدراسية، كالدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، إضافة إلى الزمالة الطبية، حيث أتاح البرنامج للمبتعثين فرصة الالتحاق بـ 479 تخصصا نوعيا لجميع المراحل الدراسية.

واشترطت الوزارة على الطلاب الراغبين في الابتعاث حضور ملتقى المبتعثين كاملا بجميع محاضراته وأيامه لاستكمال الإجراءات، مشددة على أنه لن تستكمل إجراءات المتقدم إلا بالحضور الكامل بنسبة 100 في المائة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القبض على شخصين للاشتباه في علاقتهما بالجريمة

استشهاد رجل أمن في القطيف بإطلاق نار من سيارة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
https://www.aleqt.com/2015/07/30/article_977391.html

«الاقتصادية» من الرياض
استشهد أول أمس رجل أمن في بلدة الجش بمحافظة القطيف، إثر تعرضه لإطلاق نار من سيارة.
وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية أنه عند الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء أمس الأول، وفي أثناء أداء إحدى دوريات الأمن مهامها ببلدة الجش في محافظة القطيف، تعرضت لإطلاق نار من سيارة، مما نتج عنه استشهاد الجندي سامي معوض عوض الله الحربي. وأضاف الناطق الإعلامي أنه تم القبض على شخصين للاشتباه في علاقتهما بالجريمة، كما باشرت الجهات المختصة في شرطة القطيف إجراءات الضبط الجنائي للجريمة والتحقيق فيها، ولا يزال الحادث محل المتابعة الأمنية.

الحياة AL HAYAT

"الانتخابات البلدية" تؤكد أن الهوية الوطنية "الوثيقة" المعتمدة للتعريف بالناخبات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

الرياض - «الحياة»
< تشهد الدورة الثالثة من انتخابات أعضاء المجالس البلدية مشاركة المرأة السعودية كناخبة ومرشحة وفق الضوابط الشرعية، إذ سيتاح لها بدءاً من الدورة الجديدة التسجيل في جداول قيد الناخبين والتصويت يوم الاقتراع، كما يحق لها الترشح لنيل عضوية المجالس البلدية، وشددت الإجراءات والضوابط الانتخابية على أن الهوية الوطنية هي الوثيقة الوحيدة المعتمدة للتعريف بالناخب وإثبات هويته، سواء أكان رجلاً أم امرأة، وبموجبها يستطيع الناخب ممارسة حقه الانتخابي متى ما توافرت فيه الشروط النظامية.
وأوضحت الانتخابات البلدية في بيان أمس، أن المشاركة النسائية في الانتخابات البلدية تؤكد الدعم غير المحدود الذي تحظى به المرأة السعودية من القيادة والحرص الدائم على توسيع دائرة مشاركتها في تنمية وبناء الوطن، مشيرة إلى أن نظام المجالس البلدية الجديد يؤكد وضع الترتيبات والإجراءات والضوابط اللازمة لمشاركة المرأة (ناخبة، مرشحة) بما يتوافق مع الضوابط الشرعية.
ولفتت إلى أن اللجان المحلية الشرعية في المناطق بدأت في اختيار وتجهيز مراكز انتخابية نسوية ذات استقلالية تامة عن الرجال تعمل فيها لجان انتخابية نسوية تقوم بمتطلبات العملية الانتخابية وفق المعايير والقواعد الدولية للانتخابات التي تؤكد المساواة بين المشاركين في العملية الانتخابية، وأن لهن الحقوق والواجبات نفسها، في مراحل ومتطلبات العملية

الانتخابية. وقالت: «نظراً للمستجدات الجديدة التي تشهدها الدورة الثالثة من الانتخابات بمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة، تم تخصيص الجزء الأكبر من المراكز الانتخابية الجديدة 511 مركزاً على مستوى السعودية للنساء، إذ بلغ إجمالي عدد المراكز النسوية 424 مركزاً انتخابياً أي بنسبة بلغت 83 في المئة من إجمالي عدد المراكز الانتخابية الجديدة، وبنسبة 34 في المئة من إجمالي عدد المراكز المعتمدة على مستوى السعودية والتي تبلغ 1263 مركزاً انتخابياً موزعة على 284 أمانة وبلدية». وأكدت التقارير الواردة من اللجان المحلية اكتمال التجهيزات في معظم المراكز النسائية على مستوى المملكة واستعدادها لاستقبال الناخبات والمرشحات خلال المرحلة الأولى من الانتخابات التي تنطلق في السابع من ذي القعدة المقبل، وتشمل مرحلتي القيد والترشيح.

وشددت المادة (6) من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية على ضرورة وجود مركز انتخاب نسوي أو أكثر في كل دائرة انتخابية تعمل فيها لجنة انتخاب نسوية، في حين أكدت المادة (7) على ضرورة أن يخصص في كل دائرة انتخابية مركز انتخابي لتسجيل المرشحين من الرجال، ومركز انتخابي لتسجيل المرشحات من النساء. وأفادت بأن اللجنة أو اللجان المختصة تتولى إنهاء إجراءات تسجيل المرشحين والمرشحات في الدائرة الانتخابية، على أن يتم الالتزام بأولوية تسجيل المرشحين في الدائرة الانتخابية، كما تناول الفصل الرابع من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية مرحلة قيد الناخبين، وأكدت المادة (16) أن تتولى لجان الانتخاب إجراءات قيد الناخبين وإدخال التعديلات اللازمة على جداول قيد الناخبين خلال الفترة المحددة، ويمكن دعم اللجنة بمتخصصين في إدخال البيانات والمعلومات الانتخابية عند الحاجة. وذكرت أن اللائحة التنفيذية لانتخاب أعضاء المجالس البلدية وضحت أنه يعتمد إثبات الشخصية وتحديد عمر الناخب بحسب بطاقة الهوية الوطنية، ولا يعتد بأية وثيقة أخرى لهذا الغرض.

... واعتماد الخطة التدريبية لها

نجران - علي آل جليدان

< اعتمد أمين منطقة نجران رئيس اللجنة المحلية للانتخابات البلدية المهندس فارس الشفق الخطة التدريبية لرؤساء وأعضاء اللجان الانتخابية لمراكز الانتخابات المحلية في دورتها الثالثة، اعتباراً من 13 شوال الجاري. وأوضحت أمانة نجران في بيان أمس، أنها نفذت أولى ورش خطة العمل التدريبية للمدربات بمركز الأمير مشعل، كما سينفذ منتصف الأسبوع المقبل ثماني ورش أخرى في مدينة نجران ومحافظة حبونا ومحافظة شرورة للرجال والنساء. من جهته، قال المنسق الإعلامي للانتخابات البلدية بمنطقة نجران عبدالله آل فاضل إن الخطة التدريبية تأتي وفق رؤية وزارة الشؤون البلدية والقروية لتأسيس منهجية عالية الدقة، لتنفيذ خطة الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، إذ تم وضع الأُطُر العامة وفق القواعد التنظيمية المنصوص عليها في التعميم للبرنامج التدريبي.

الحياة AL HAYAT

• الغذاء والدواء" تفرض ضوابط لحمل المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لدى بعثات الحج

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م

رابط الخبر

جدة - «الحياة»

< فرضت الهيئة العامة للغذاء والدواء، ضوابط صارمة على بعثات الحج القادمة للبلاد أو المغادرة منها، بشأن حمل المواد المخدرة المؤثرات العقلية، وإدخالها للسعودية من دون إذن رسمي.

وتبدأ الهيئة غداً، استقبال طلبات فسح اللوازم الطبية والأدوية، بما فيها الأدوية المحتوية على مواد مخدرة، أو مؤثرات عقلية لدى بعثات الحج أو الجهات الحكومية القادمة للبلاد، أو المغادرة منها، لاستعمال المرضى التابعين لها، وذلك بعد أن حددت إجراءات وضوابط الفسح.

ودعت الهيئة في بيان صحافي لها أمس، البعثات إلى تقديم طلب الفسح لمكتب الهيئة العامة للغذاء والدواء في المنفذ الجمركي الذي ستصل الأدوية والمستلزمات الطبية من خلاله، موضحاً فيه عدد أفراد البعثة، واسم رئيسها، والصيدلي أو الفني الصيدلي المرافق للبعثة المسؤول عن عهدة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
وطلبت الهيئة أن يرفق بالطلب، تعهد بقصر استخدام الأدوية واللوازم الطبية على أفراد البعثة فقط وعلى مسؤوليتهم، وعدم بيعها أو التصرف بها بأي وسيلة كانت، وإعادة المتبقي منها أو التالف أو المستخدم وجميع العبوات مع البعثة حال عودتها، مع تقديم بيان بالمصروف وسبب الصرف والمتبقي والتالف قبل مغادرة البعثة للسعودية، إلى فرع الهيئة العامة للغذاء والدواء بالمنفذ الجمركي، وفقاً لنموذج مخصص لذلك.
واشترطت الهيئة أن يرفق بالطلب، بيان بالأدوية المطلوبة، معتمد من الجهة المختصة بالدولة التي تتبع لها البعثة، ويشتمل على الاسم العلمي، والشكل الصيدلاني والتركيز والحجم والكمية المطلوبة، مع توفير نسخة إلكترونية من القائمة على برنامج Excel، إضافة إلى بيان باللوازم والأجهزة الطبية معتمد من الجهة المختصة بالدولة التي تتبع لها البعثة، موضحاً به اسم المادة أو الجهاز والكمية المطلوبة، مع توفير نسخة إلكترونية من القائمة على برنامج Excel.
ولفتت الهيئة إلى ضرورة أن يكون مع البعثة مركز طبي أو طبيب، وأن تكون الأدوية المطلوبة تحت إشراف ومسؤولية رئيس البعثة، مع التشديد على أهمية أن تكون الأدوية المطلوبة خالية من المواد المحظورة دولياً أو محلياً.
وحصرت الهيئة استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي في محافظة جدة، ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة، مشيرة إلى أنها لن توافق على دخولها إلا من طريق هذين المنفذين.

الحياة AL HAYAT

الرياض: طفل يهدد والده بالذبح و"الشرطة" تحقق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

في حين تعمل السلطات الأمنية السعودية على التحقق من صدقية مقطع فيديو يظهر فيه مواطن يزعم أنه يعمل في شرطة الرياض، وأنه تلقّى تهديداً من ابنه بالالتحاق بتنظيم «داعش» وقتله، لأنه يعمل في السلك العسكري، أكد المتحدث بشرطة منطقة الرياض العقيد فواز الميمان أنه جاري العمل على تحديد هوية صاحب المقطع وإحالته للتحقيق.
وأوضح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة الرياض العقيد فواز الميمان لـ«الحياة» أمس، أن الشرطة في صدد التحقق من صدقية المقطع المتداول، ومن شخصية الرجل الذي ادّعى أنه يعمل في شرطة المنطقة، مؤكداً أنه لم يثبت حتى الآن أن الرجل من منسوبي الأمن.
وأظهر تسجيل مصور نشر على مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً، لأحد المواطنين برفقة أحد أبنائه، موجهاً نصائح عدة للآباء بعدم التساهل مع أبنائهم الذين يستخدمون الإنترنت، خوفاً من أن تصل إليهم أفكار تنظيم «داعش»، بعدما فوجئ بابنه البالغ من العمر ستة أعوام، أنه يتمنى أن ينضمّ لـ«داعش» ليقتله ويفجر نفسه.
وأوضح الأب الذي قال إنه يعمل في شرطة الرياض، أن ابنه أخبره أنه يتمنى أن ينضم إلى «داعش» وعندما سأله الأب: «ومن تذبح؟» ردّ عليه بعفوية قائلًا: «أذبحك»، معللاً ذلك بكونه يعمل في القطاع العسكري. وأشار الأب إلى أن أفكار ابنه «الداعشية» استمدها من خلال تصفحه المستمر لمواقع التواصل الاجتماعي التي يدخل إليها بواسطة جهازه الآي باد.
وأكد أن التنظيم بات يستهدف عقول الأطفال. ويعيد المقطع المتداول التحريض الإرهابي من تنظيم «داعش» الذي يدعو من خلاله إلى قتل العاملين في القطاع العسكري، وهو ما ترجمه على أرض الواقع الانتحاري عبدالله الرشيد من خلال إقدامه على قتل خاله العقيد راشد الصفيان الذي يعمل في وزارة الداخلية السعودية برصاصات عدة أودت بحياته، قبل أن يفجر نفسه قرب سجن الحائر في الرياض قبل أسبوعين.
من مقطع الفيديو المتداول. (مواقع إلكترونية)

السجن 4 سنوات والمنع من السفر لأكاديمي حرَّض على القتال في مواطن الفتن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

مفضي العنزى - الرياض
صادقت محكمة استئناف الجزائية المتخصصة على حكم صادر من المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن أربع سنوات (لأكاديمى سعودي) اعتباراً من تاريخ إيقافه على ذمة هذه القضية ومنعه من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لها بعد اكتساب الحكم القطعية ومصادرة جهازي الحاسب وملحقاتهما والكتب المحظورة والمضبوطة بهذه القضية، وأخذ التعهد الشديد عليه بالبعد عن مواطن الشبهات، وذلك بعد مداولات بين المحكمة الجزائية المتخصصة ومحكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة.
يذكر أن المحكمة الجزائية أدانت فى جلسة سابقة أكاديميًا وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات لتورطه بانتهاج منهج الخوارج في التكفير والتحريض على القتال في مواطن الفتنة دون إذن ولي الأمر ودعم الراغبين في ذلك ماديًا، بعد أن ثبت لناظر القضية إدانة المدعى عليه بحيازته للأجهزة الحاسوبية وملحقاتها والتي تحوي مواد محظورة ومؤيدة للفكر المنحرف ولكتب ممنوعة تحوي مثل ذلك مع تغييره لعناوينها، ونشر تفاصيل قضيته المنظورة قضاء في إحدى الصحف مخالفًا بذلك الإفهام المبلغ به، ولتضافر القرائن على المدعى عليه بانتهاج منهج الخوارج في التكفير والتحريض على القتال في مواطن الفتنة دون إذن ولي الأمر ودعم الراغبين في ذلك ماديًا وعدم مناصحته لأصحاب الفكر المنحرف بحجة أن فعلهم ردة فعل طبيعية لسجنهم وإقناعه أحد العاملين في السجن بحرمة عمله وأن عليه دعم المجاهدين بحد وصفه.

"الإسكان": توزيع 50٪ من وحدات المطورين على المستحقين الزحام يدفعهم لتمديد المعرض وزيادة ساعات العمل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

عبدالرحمن جمال ـ جدة - تصوير محمد كديش
انتهت وزارة الإسكان من تخصيص 50% من الوحدات السكنية لدى المطورين العقاريين للمستحقين في محافظة جدة.
وقال مصدر مسؤول في وزارة الإسكان لـ«المدينة»: إنه تبقى ما يقارب 2100 وحدة سكنية سيتم تخصيصها للمستحقين خلال الأيام السبعة المتبقية من المعرض المؤقت للمطورين العقاريين لمشروع «إسكان جدة – المطار» الذي بدأ نشاطه منذ منتصف شهر شعبان الماضي ويضم ما يقارب 4200 وحدة سكنية «شقق» ستقوم 5 شركات تطوير عقاري بإنشائها في الأرض المملوكة لوزارة الإسكان شمال مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجوار مدينة الملك عبدالله الرياضية.
وقال المصدر (الذي طلب عدم الكشف عن اسمه) إن هذه الوحدات السكنية التي تم تخصيصها لمستحقيها الذين اختاروا شركة التطوير في المعرض سيتم تسليمها لهم بعد اكتمال أعمال الإنشاء والتشطيب خلال الـ 18 شهرا القادمة، مبينا عن

آلية التخصيص للمنتجات السكنية، حيث يتم تسليم المستحقين أرقاما تسلسلية على إثرها يتم خدمته وتخصيص المنتج السكني له لدى المطورين العقاريين.
وقال المسؤول، إنه سيتم زيادة ساعات العمل لتغطية الأعداد المتبقية من المستحقين الذين يتوافدون على مقر المعرض المؤقت المقام لهذا الغرض في سوق حراء الدولي بجدة، في إشارة إلى أن وزارة الإسكان قد تلجأ لتمديد فترة المعرض بما يتناسب مع متطلبات استقبال المستحقين خلال الأيام المقبلة.
وأوضح أن سبب الزحام الذي يشهده المعرض خلال هذه الأيام يعود إلى عدم مراجعة بعض المستحقين للمعرض خلال الأيام الماضية إضافة إلى الموافقة على استحقاق بعض من المواطنين المتقدمين مؤخرا على البرنامج.
وشهد المعرض المؤقت المقام في سوق حراء الدولي لتوزيع المنتجات السكنية لدى المطورين العقاريين على المستحقين إقبالا كثيفا خلال الأيام الماضية من قبل المراجعين، وذلك لتخصيص المنتجات السكنية لهم، وأدى غياب التنظيم إلى زيادة الزحام وعشوائية تسجيل الأرقام، وطالب مواطنون بزيادة التنظيم وذلك لضمان تخصيص المنتج السكني للمستحق، مقترحين على الوزارة تنظيم تخصيص المنتج عبر البوابة أو عن طريق رسائل الجوال.
يقول المواطن حسن شامي هذه المرة الثالثة التي أقوم بها بتسجيل اسمي ضمن القائمة ولكن من دون جدوى، حيث يأتي بعض المواطنين من ساعات الفجر الأولى، وذلك لتسجيل أسمائهم في قائمة المستحقين والتي كانت من اجتهادات فردية ومن ثم تسليمها لموظف الوزارة وتخصيص المنتجات على حسب القائمة المسجلة، فكل التنظيمات وتسجيل الأسماء بقائمة المستحقين كانت من اجتهادات فردية من المواطنين.
ويضيف المواطن سامي كلكتاوي تكتفي الوزارة بخدمة ما يقارب الـ 106 مستحقين من أكثر من 350 مستحقا يوميا، حيث يتم تسجيل أسماء المستحقين بورقة وتسليمها لموظف الوزارة وعلى إثرها يتم تخصيص الوحدات السكنية وتأجيل البقية إلى اليوم التالي، هذا ما أدى إلى تعطل المواطنين إلى أكثر من يومين.
واستغرب المواطن عثمان المولد عن استلامه رسالة من الوزارة تفيده باستحقاقه للوحدة السكنية وبعد مراجعته للمعرض لليوم الثاني استلم رسالة أخرى تفيده بعدم استحقاقه لأي من الوحدات السكنية ولا يزال العمل على التحقق من أحقيته من الاستحقاق، مقترحا تنظيم تسليم الوحدات السكنية عن طريق بوابة الوزارة وتسليم المستحق رقم تسلسلي وتحديد موعد لاستلامه الوحدة السكنية، مما يسهم بفك الزحام وتسهيل إجراءات تسليم المستحقين.
واقترح المواطن محمد القرني على الوزارة إرسال أرقام تسلسلية على جوالات المواطنين المستحقين والتوضيح لهم أنه كل يوم يأخذون 200 مستحق، بالتالي يسهل تنظيم هذه الأعداد القليلة والتخفيف من الزحام الكثيف إضافة إلى معرفة المستحق برقمه وضمان استحقاقه للوحدة السكنية.
كما اقترح المواطن محمد الكبكبي على الوزارة إرسال إعلان أسماء المستحقين، وبعدها يقوم المستحق بالدخول على بوابة الوزارة وحجز موعد لاستلام الوحدة السكنية، كما هو الحال بالخدمة المدنية.

7 مخالفات تطيح بمطعم الفئران بجدة.. و"الأمانة" تعاقب بالحد الأعلى للغرامة

الرخصة المنتهية وسوء حفظ المواد الأولية أبرزها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

أنور السقاف - جدة :

أطاحت 7 مخالفات نظامية تتعلق بالصحة العامة بأحد أهم المطاعم الشهيرة شمال محافظة جدة وأغلقت «الأمانة» أبواب المطعم بعد رصدها لمقطع (فيديو) تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي أول أمس يظهر فيه فأر كبير الحجم، وهو يتناول بكل هدوء وجبة تم إعدادها للاستهلاك الآدمي، وقال المصدر: إن فرق التفتيش تنقلت في العديد من المطاعم المخصصة لبيع الوجبات السريعة إلى أن تم رصده والتأكد من جميع المواصفات، التي ظهرت في مقطع الفيديو، وكشف المصدر أن فرق التفتيش تمكنت من رصد 7 مخالفات منها تدني مستوى النظافة العامة وعدم تغطية أوعية النفايات، ووجود حشرات وقوارض داخل المحل، وعرض مواد غذائية تظهر عليها علامات التلف والفساد، وسوء حفظ المواد الأولية، وعدم تجديد رخصة المحل.

وأوضح المصدر أن المطعم تم إغلاقه وتطبيق الحد الأعلى للغرامة المالية، لافتا إلى أن «الأمانة» مستمرة في حملاتها التفتيشية على جميع المطاعم لحماية أمن وسلامة الغذاء المقُدم لسكان وزوار جدة وخلال إضافة إلى الجولات الدورية على محلات الصحة العامة.

"آل طاوي" لـ"سبق": طلب منزلاً خاصاً وسيارة.. وذلك غير ممكن

"الشؤون الاجتماعية" تزور "مسن جدة" وتتفاجأ برفضه الذهاب لدار المسنين

المصدر: جريدة سبق ا الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م

http://sabq.org/aVCgde

سلطان السلمي- سبق- جدة: زارت لجنة مشكلة من قبل فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، والمكونة من دكتور وممرض وأخصائي اجتماعي ونفسي، المسن السعودي الذي قضى 15 عاماً بلا مأوى بجدة لدراسة حالته من كافة الجوانب، وجاء ذلك تفاعلاً مع ما نشرته "سبق" أمس الثلاثاء بعنوان (شاهد.. "مأساة مُسِن فقد عينه".. سكن الأرصفة 15 عاماً ولديه 5 فتيات).

من جانبه، أكد لـ"سبق" مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، عبدالله آل طاوي، أن اللجنة باشرت حالة المسن السعودي صباح اليوم بموقعه بشارع صاري، وهي مشكلة من دكتور وممرض وأخصائي اجتماعي ونفسي، ودرسوا الحالة بشكل كامل.

وأشار إلى أنه تم عمل التوصيات على تحويله إلى دار المسنين بمكة المكرمة لتقديم كافة الاحتياجات اليومية والمختلفة له في الدار، ولكن فوجئنا برفضه الذهاب إلى الدار، مطالباً بتوفير منزل خاص به وسيارة جديدة، وذلك ليس ممكناً أن نوفر لكل حالة منزلاً وسيارة.

وفي الختام أكد "آل طاوي" أنه تم تحويل ملف الحالة إلى إدارة التنمية بالفرع لتسجيله بإحدى الجمعيات التي تقدم له الخدمات المناسبة لحالته.

وبنبرة الحزن والفقر روى المُسِن لـ"سبق" تفاصيل معاناته، قائلاً: "بدأت معاناتي عندما قادت بي الأقدار وفقدت عيني بسبب حادث مروري بعمر 30 عاماً عند ذهابي إلى التقديم لإحدى الشركات بالقطاع الخاص، حيث لم أجد وظيفة حكومية أو أهلية تقبل بي بعين واحدة، وأصبحت أعمل الأعمال البسيطة كحمّال في حلقة الخضار لكي أوفر قوت يومي، حيث كان حينها السكن والمعيشة رخيصة، ومع مرور الأيام والسنين أصبح هنالك غلاء والأعمال البسيطة احتكرت من جنسيات متعددة، ولم أعد أستطيع توفير قيمة السكن والمعيشة، وأتمنى أن أكون بلا عقل لكيلا أشعر بحالي".

إنشاء مركز اتصال لرفع استجابة القطاع الحكومي للمستفيدين

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alyaum.com/article/4080892

ماجد الميموني - الرياض
أطلقت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات فكرة جديدة تُعنى بإنشاء مركز الاتصال الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية "أمر"، لتقديم المعلومات والإجابات الخاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية بشكل احترافي سريع وملائم، بما يتناسب مع تساؤلات جمهور المستفيدين واستفساراتهم من خلال عدة قنوات.
وتهدف هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال مركز الاتصال الوطني "أمر" إلى تقديم الحلول وكافة الإجابات المتعددة من خلال قنوات إلكترونية متعددة، وذلك للمواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال والزوار، تيسير وتسهيل عمليات البحث والتواصل الإلكتروني للمواطنين وجميع القطاعات، وتقليل الأعباء عن القطاعات الرئيسية المقدمة للخدمات، ورفع مستوى الاستجابة السريعة للقطاع الحكومي في تقديم المساعدة في الوقت المناسب، خاصة في الحالات الطارئة وتحت الظروف الصعبة، واكتساب الخبرات والمعلومات والحفاظ على ما تم اكتسابه من تطور في مجال تكنولوجيا المعلومات بما يخدم متطلبات المرحلتين الحالية والمستقبلية.
وتقوم فكرة عمل مركز الاتصال الوطني على خدمة المجتمع السعودي بتقديم الدعم والرد على الاستفسارات سواء كانت استعلامية أو إجرائية، فيما يتعلق بالخدمات والتعاملات الالكترونية الحكومية المقدمة من الجهات الحكومية للمستفيدين من مواطنين ومقيمين وقطاع الأعمال وجهات حكومية أخرى، وذلك عبر تواجد موظفين مدربين ولديهم المعلومات الكافية حول كافة الخدمات لكل جهة حكومية بالآلية والكيفية السليمة.
ويدعم مركز الاتصال الوطني "أمر" حتى الآن ما يقارب 10 جهات حكومية تتضمن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والبوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ووزارة الخدمة المدنية، ومصلحة الزكاة والدخل، والبريد السعودي، وخدمة سداد الخدمات الإلكترونية المسددة عبر نظام سداد للجهات الحكومية، وجائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية، والمركز الوطني للتصديق الرقمي، وصندوق المئوية، والجامعة السعودية الالكترونية.

"ادفنوا قضايا التحرش الجنسي"!

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=27284

سطام المقرن

من الواجب الأخذ بكل وسيلة لتحقيق هدف حماية المرأة من التحرش، وعلى رأسها الاستفادة من الخبرات البشرية والطرق المجربة والإمكانات التي يوفرها التطور العلمي في المجتمعات المتقدمة، دون الانغلاق على الذات والتراث، ورفض القوانين بحجة أنها بشرية ومستوردة من بلاد الكفر

طالب أحد الدعاة في مقابلة تلفزيونية بتجاهل قضايا التحرش الجنسي التي وصفها بالشاذة ونادرة الحدوث في مجتمعنا، إذ يقول ما نصه "من يقرأ صحفنا ومواقع التواصل الاجتماعي التي كتبت عن قضية واقعة التحرش بالفتاتين يظن أن بلدنا يعج بالتحرش، مع أنها حوادث تعد على أصابع اليد الواحدة ولا تكاد تذكر ولا تقارن بأي بلد في العالم"!، وبالتالي فإن قضايا التحرش الجنسي في نظر الشيخ قضايا هامشية ونادرة وشاذة و يجب أن تدفن!

لا أعلم في الحقيقة على أية إحصائية استند الداعية في الحكم على قضايا التحرش والقول: إنها نادرة الحدوث؟، مع العلم أن بعض التقارير الصحفية كشفت عن تسجيل 2.797 قضية تحرش جنسي في سنة واحدة، وهذا العدد في ازدياد في ظل تكتم المجتمع بشكل عام على مثل هذه القضايا.

الجدير بالذكر أن الداعية حاول المقارنة مع الدولة الأخرى التي لديها قوانين ضد التحرش، والقول إن مجتمعنا محافظ يحرص على حجاب المرأة ويمنع الاختلاط، لذا فإن قضايا التحرش أقل بكثير من تلك الدول، وبالطبع فإن هذه المقارنة ليست على أساس علمي، وإنما محاولة وإيحاء لرفض أية مطالبة بأنظمة وقوانين لمكافحة التحرش، ثم إن الدول الغربية تبرز إحصاءات التحرش بشكل علمي دقيق، وتفصح عنها للرأي العام، حتى تتم معالجتها والحد منها، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى سن القوانين والأنظمة وليس العكس كما يريد البعض دفنها والتكتم عليها ومعارضة أية مطالبة بقانون أو نظام!

دائما ما يردد الدعاة ورجال الدين في خطبهم وكتاباتهم أن القوانين الغربية والوضعية تخبطت وأخطأت في تعاملها مع "قضية صيانة الأعراض"، فمن ناحية "تفرض قوانين صارمة لمعاقبة الذين يتحرشون جنسيا قد تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام، ومن ناحية أخرى لا توجد عقوبات للزناة طالما أن فعل الزنا قد تم برضا الطرفين، ولا توجد عقوبات لمن يشيعون الفاحشة في المجتمع من خلال نشرهم للخلاعة والمجون والعري".

ويقولون أيضا "في الغرب نجد أن أهم طرق مكافحة التحرش الجنسي تتمثل في سن القوانين والعقوبات، وإلغاء الفروق بين الجنسين، وإنشاء برامج التوعية التي تعمل على تعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية للرجل والمرأة..، وللأسف فإن المجتمعات الإسلامية العربية تبعت المجتمعات الغربية في طريقة تعاملها مع قضية التحرش الجنسي"!.

وليس هذا وحسب، بل إن بعض الدعاة ورجال الدين يرون أن سلوكيات وملابس المرأة، هي التي غالبا ما تكون سبب فتنة الرجال ودفعهم إلى التحرش بها، وبالتالي لا يوجد في القوانين الوضعية ما يمنع مثل هذه السلوكيات، كما لا توجد إشارة إلى دور الالتزام بالسلوك الإسلامي المانع للاختلاط في منع التحرش الجنسي، إضافة إلى طلب إزالة الفوارق بين الرجل والمرأة، وبذلك يتحقق الانفلات الجنسي بالرضا في ظل حماية القانون.

لقد تعودنا من بعض الدعاة ورجال الدين الهجوم الشرس والانفعالي والسعي لطمس إيجابيات القوانين الغربية، وإبراز دعوة الغرب إلى ضرورة حماية المرأة والطفل والضعيف وضمان حقوقهم وكرامتهم؛ على أنها دعوة شيطانية الغاية منها ابتذال المرأة وإشباع الغريزة منها واستخدامها كأداة للهو والتسلية، ولهذا كان تأكيدهم على السفور والتبرج والاختلاط والتحلل من الدين والأخلاق، بينما أكد الإسلام على الحجاب وعدم الخروج من البيت ليضمن لها كرامتها وشرفها وعفتها.

صحيح أن الإسلام حرّم الزنا، ولكن ما زال موجودا في المجتمع، وصحيح أن الإسلام أمر بالحجاب وغض البصر، ولكن ما زال هناك تحرش بالنساء بالرغم من هذه التحذيرات.. فأين هي هذه الوقاية التي يتحدث عنها بعض هؤلاء الدعاة ورجال الدين؟، فعندما يأمر الإسلام المرأة بالحجاب حتى لا تتعرض للإيذاء، فهل معنى ذلك أن المرأة غير المحجبة يسوغ التحرش بها وإيذاؤها؟

لقد نسي هؤلاء أن القرآن الكريم وضع قوانين ضد التحرش الجنسي تتناسب مع ظروف ومشكلات المجتمع في وقت معين، لكن يبقى الهدف الرئيس ثابتا وهو حماية المرأة من التحرش، بينما تتغير الوسائل والآليات بتغير الزمان والمكان.

يقول الله عز وجل في سورة الأحزاب الآية 58: "وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا"، فقد كان هناك رجال في المدينة يطاردون النساء طلبا للفاحشة، وكان هذا يؤذي الناس لذلك جاءت الآيات التالية بضرورة تقيد نساء الرسول صلى الله عليه وسلم، ونساء المسلمين كافة بالالتزام بالحشمة في الملبس؛ تفاديا للإيذاء ولعبث وملاحقة أولئك المتحرشين، يقول الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاء الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا".

وتأتي الآيات الثلاث التالية في سورة الأحزاب لتشرّع عقوبة لمن يستمر في التحرش وإيذاء النساء، يقول تعالى: "لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلا.. مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلا.. سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلا".

والتاريخ الإسلامي لم يكتب أن الرسول، عليه الصلاة والسلام، قد نفى أحدا من المدينة أو قتله بسبب تماديه في التحرش بالنساء، وهذا دليل أن المتحرشين أقلعوا عن تصرفاتهم الخبيثة، خوفا من أن تُطبق بحقهم العقوبة المنصوص عليها في الآيات.

فمن الواجب إذًا الأخذ بكل وسيلة لتحقيق هدف حماية المرأة من التحرش، وعلى رأسها الاستفادة من الخبرات البشرية والطرق المجربة والإمكانات التي يوفرها التطور العلمي في المجتمعات المتقدمة، دون الانغلاق على الذات والتراث، ورفض القوانين بحجة أنها بشرية ومستوردة من بلاد الكفر، ولكن يبدو أن بعض رجال الدين والدعاة يخالفون الشريعة الإسلامية في هذه القضية!

التطور القضائي ودعم الملك سلمان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
http://www.alriyadh.com/1068939

حمد بن فراج الجمهور

يجد المرفق العدلي من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله كل العناية والدعم لخدمة المرفق وضمان تطوره وتسهيل إجراءاته وسرعة إنجازه للقضايا ومع التطور الكبير الذي تشهده المملكة في شتى المجالات وخاصة في المجال التجاري والاقتصادي ودخول المستثمر الأجنبي وارتفاع تعداد السكان المتزايد والمرتبطة بكثرة التعاملات والحقوق شهدت القضايا ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية؛ مما سبب الكثير من العبء والمسؤولية الكبيرة على كاهل المحاكم وبخاصة القضاة الذين ينظرون لقضايا معقدة تحتاج إلى كثير من الدقة والدراسة والتمحيص قبل صدور الأحكام القضائية حتى تكون هذه الأحكام عادلة وهو ما يتوخاه الجميع تحقيقاً للعدالة وإنجاز قضايا الناس دون تأخير. لذلك حرصت القيادة العدلية بتوجيهات معالي الشيخ وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء على دعم مرفق القضاء بكل ما يعينها على تحقيق تطلعات ولي الأمر في رفعة وتطور القضاء وبخاصة فيما يتعلق بزيادة القضاة المؤهلين وتسريع الإجراءات القضائية وخدمة المتقاضين أفضل خدمة.

ولاشك أن القرار المهم الذي أصدره معالي الشيخ وليد الصمعاني والقاضي بتشكيل لجنة لدراسة قضايا السجناء وإعداد الرؤية المناسبة لسرعة إنجاز هذه القضايا وإعطائها صلاحية الاستعانة بمن تراه من أصحاب الفضيلة القضاة ورؤساء المحاكم يؤكد العناية بهذا الملف المهم.

ويبذل المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل الجهود لتسريع إجراءات التقاضي في المحاكم بشكل عام وبخاصة القضايا التي تخص السجناء وإعطائها العناية والأولوية وهذا مايوضحه التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء من نسب واضحة في سرعة الإنجاز وإنهاء قضايا السجناء مقارنة بما سبق.

ووفق تقرير للمجلس الأعلى للقضاء أنجزت المحاكم الجزائية بالمملكة خلال النصف الأول من العام الحالي 35% من قضايا السجناء خلال شهر واحد فقط وبين المجلس الأعلى للقضاء في تقرير له صادر حديثاً أن نسبة القضايا المنجزة في أكثر من شهر وأقل من أربعة أشهر بلغت 62% من القضايا، بينما يوضح التقرير أن حوالي 3% من قضايا السجناء تم إنجازها في أكثر من أربعة أشهر. وخلال أقل من 4 أشهر وأكثر من شهر جاءت النسبة العليا في إنهاء قضايا السجناء والتي وصلت إلى 62% من القضايا المنجزة والقضايا التي تم إنجازها خلال 30 يوماً بلغت 35% وهذه الأرقام الحديثة الصادرة لهذا العام أعطت انطباعا إيجابيا في توجه المرفق العدلي بقيادته الجديدة في الاهتمام بقضايا السجناء وسرعة البت فيها وفق عناية الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله بمرفق القضاء وتسريع إجراءات التقاضي وبخاصة قضايا السجناء.

هذه الخطوات المباركة تأتي بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله بغية إنهاء القضايا دون تأخير وضمان تطوير مرفق القضاء والارتقاء بمستوى أدائه تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة في هذه البلاد المباركة التي دعمت مرفق القضاء خلال الفترة القليلة الماضية بتعيين وترقية 100 قاض في المحاكم. وفّق الله الجهود وسدد الخطى.

الحياة
AL HAYAT

مجلس وزراء الداخلية العرب يؤكد أهمية دور "المباحث" في تحديد هوية مستخدمي الإنترنت

المصدر: جريدة الحياة الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م
رابط الخبر

تونس - «الحياة»
شدد مجلس وزراء الداخلية العرب، على أهمية «دور أجهزة المباحث والأدلة الجنائية في تحديد هويات مستخدمي الإنترنت لأغراض إرهابية وتقديم الأدلة الرقمية اللازمة وكشف خطاب التطرف والطائفية، مؤكداً في الإطار ذاته ضرورة رفد الإدارات بالتجهيزات الحديثة والكفاءات البشرية المميزة؛ لتواكب التطورات المتسارعة في هذا المجال».
وقال الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد علي كومان في بدء أعمال المؤتمر العربي الـ15 لرؤساء أجهزة المباحث والأدلة الجنائية في تونس أمس، إن «الأمانة العامة تعلق آمالاً كبيرة على أجهزة المباحث والأدلة الجنائية؛ من أجل فك ألغاز الجرائم وكشف ملابساتها وتقديم مرتكبيها للعدالة، ولاسيما في ظل الظرف الأمني العصيب الذي تمر به المنطقة العربية».
وذكر أن انتشار السلاح واستخدام التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال العصرية، خصوصاً الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي فاقم من العمليات الإرهابية، مشيراً إلى ضرورة وجود قاعدة بيانات بالستية في كل الدول العربية، وهو ما يسمح بوضع آلية؛ لمعرفة مصادر السلاح وطرق تهريبه واقتنائه؛ لرسم صورة أكثر وضوحاً للروابط بين الخلايا الإرهابية من جهة والتنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة من جهة أخرى.
ويناقش المؤتمر الذي يستمر يومين مواضيع كثيرة، من بينها الدليل العربي النموذجي للبحث في أسباب الحرائق وخفاياها، والقانون النموذجي الاسترشادي في مجال الأدلة الجنائية، إلى جانب بحث موضوع دراسة تحليلية حول دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، كما يستعرض عدداً من تجارب الدول الأعضاء في مجال معاينة مسرح الجريمة ودور المختبرات الجنائية في كشف ملابسات الجرائم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م

http://www.alyaum.com/article/4080877

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 شوال 1436هـ - 30 يوليو 2015م

http://www.alriyadh.com/1069044